المقدمة

تمثل السياحة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في كثير من بلدان العالم ومع تزايد الاهتمام بقطاع السياحة أخذت الكثير من الحكومات على عاتقها تسويق المناطق التراثية التي تتوفر فيها الموارد السياحية كالمواقع التاريخية والأثرية والتي يمكن تطويرها من أجل جذب الزوار والسياح إلى هذه المناطق واشباع رغباتهم في التعرف على التراث، حيث أن التراث العمراني من المنظور التاريخي الحضاري هو كنز حضاري ثمين فهو يشكل شاهداً ورمزاً صادقاً على الابداع الانساني ورؤاه الفنية عبر مسيرة التاريخ الحضارية والعمرانية، فهو يعمل على ابراز عناصر الفن والجمال والتميز والابداع والأصالة وبهذا فهو يشكل خير لبنة لبناء صروح وحدة الأمم وتماسكها فالتراث العمراني يعكس جانباً من جوانب الهوية الوطنية للدول وذلك من خلال ابراز دورها التاريخي وأصالة شعبها وحضارتها مما شجع العديد من الدول في المحافظة على تراثها العمراني ومن هنا تظهر أهمية مناطق ومواقع التراث الأثري تاريخياً وثقافياً واقتصادياً ولابد من تطوير هذه المناطق من خلال مشاريع التنمية السياحية المستدامة لغرض تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المحلية ومن خلال مادة الآثار السياحية سوف نتمكن من التعرف على الكثير من المصطلحات ذات العلاقة بمجال الآثار.

مفهوم السياحة الثقافية: The concept of Cultural Tourism

وهي السياحة التي تعنى بخلق تجربة تعتمد على عناصر جذب ثقافية ملموسة متمثلة في المواقع والمباني وأنماط الاستيطان، بالإضافة إلى عناصر جذب غير ملموسة متمثلة بالتراث الحي للمنطقة كالهيكل الاجتماعي والقيم والعادات، والسياحة الثقافية تهدف إلى التعرف على الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام لذلك فهي تجتذب نوعيات معينة من السائحين الذين يرغبون في إشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية والتمتع بما هو متاح من التراث القديم للبشرية من خلال المتاحف والمعابد وغيرها، بالإضافة إلى معايشة الشعوب المختلفة بعاداتها وتقاليدها وفنونها وقيمها.

وجوهر السياحة الثقافية يكمن في إدراك القيم المنفردة لمنطقة ما، والفحص والاستكشاف الثقافي والاقتصادي الأفضل والاستخدام الأمثل لها، والحافز لذلك هو اهتمام السائح بالتراث أو بأساليب الحياة التاريخية التي يوفرها مجتمع ما، والتي تعرض له فهماً للحياة الثقافية للشعب المحلي في هذه المنطقة، وهذا النوع من السياحة يوجد في المدن الكبرى حيث يكون للسياحة أهمية كبرى، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة. وقد ازداد الطلب على السياحة الثقافية في القرن العشرين متأثراً بالتقدم في مجال السفر العالمي والاتصالات، وبالعولمة التي أفرزت اهتماماً متجدداً بالتوجه نحو الإقليمية وإعادة اكتشاف الهوية الثقافية وحماية التراث الثقافي، كنقيض للتشابه والتجانس الثقافي المرتبط بسيطرة الثقافة والحضارة الغربية.

تعريف السياحة الثقافية:

هي ذلك النوع من السياحة الذي يتعلق بالسفر المسؤول الذي يهدف ضمن أهداف أخرى إلى اكتشاف وتجربة مواقع تاريخية وطبيعية وأثرية وثقافة حية لمنطقة ما بطريقة مثيرة وغير تقليدية.

أما **منظمة اليونسكو** فقد استخدمت مصطلح السياحة التراثية الثقافية (Cultural Heritage Tourism) والذي عرفته على أنهُ: "**السفر المهتم بتجربة البيئات الثقافية بما فيها من مواقع طبيعية ومبنية وفنون مرئية وأساليب حياة وقيم وعادات ومناسبات خاصة**".

تعريف الآثار السياحية:

هي جميع ما هو متوارث من التراث في مجتمع ما والذي يمكن توظيفه في صناعة السياحة، سواء كان **مادياً** كالآثار الثابتة والمنقولة ومنها على سبيل المثال (التراث العمراني، وأعمال النحت والتصوير على

المباني، والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم)، أو **غير مادي** والذي يطلق عليه في بعض الأحيان التراث المحسوس نظير التراث الملموس (الثابت والمنقول) ويضم هذا التراث (اللغة، والعادات، والتعبيرات الفنية، والعروض الأدائية والسماعية، والمسرح، والملابس والديكورات والاحتفالات وأنماط السلوك المختلفة).

مفهوم المناطق التراثية : The concept of Heritage Areas

لفهم معنى المنطقة التراثية لابد من تعريف ما يحتويه هذا المصطلح من معان وهي:

اولاً: التراث: Heritage

عَرفت منظمة ICOMOS (١٩٩٦) **التراث** على أنه (مفهوم واسع يتضمن كلاً من البيئة الطبيعية والثقافية وهو يشمل المواقع الطبيعية والأماكن التاريخية والمواقع والبيئات المبنية بالإضافة إلى الممارسات الثقافية القديمة والمستمرة والتجارب المعرفية الحية)، والتراث تبعاً لهذا التعريف يسجل ويعبر عن العمليات الطويلة للتطور التاريخي، بتشكيل جوهر الشخصيات المحلية المتنوعة.

ثانياً: التراث الأثري: Archaeological Heritage

لقد برزت أهمية التراث الأثري بصورة رئيسة من القيم والمعاني والدلالات الثقافية والتاريخية والفنية والاجتماعية والاقتصادية التي تجسد تاريخ الأمم والشعوب.

فمن المنظور **الثقافي الحضاري** أن **المواقع الأثرية** كنز حضاري ثمين. فهي تشكل شاهداً ورمزاً صادقاً على الإبداع الإنساني ورؤاه الفنية عبر مسيرة التاريخ الحضاري الإنساني، فهي تعمل على إبراز عناصر الفن والجمال والتميز والإبداع والأصالة، لهذا فهي تشكل خير لبنة لبناء صرح وحدة الأمم وتماسكها.

أما من المنظور **الاجتماعي والاقتصادي** فأن المواقع الأثرية تعود بالفوائد والمنافع الاقتصادية والاجتماعية المتعددة والمتنوعة، كما أنها تغذي وتنمي روح الانتماء والهوية للشعوب بتمسكها بحضارتها وتراثها الذي لا تود أن تنفصل أو تنفك عنه، كما أنها تمثل مورداً اقتصادياً سياحياً مهماً، فالمناطق السياحية الثقافية الجاذبة أصبحت في عالم اليوم مورداً رئيسياً للاطلاع والترفيه والتنزه والاستجمام ما يؤسس لتنمية مستدامة (Sustainable Development)، ذات منافع اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المحلية.

ويعد التراث ثروة حضارية وثقافية تراكمت عبر القرون، ذات تجارب انسانية ثرية ومتنوعة، فهو يمثل هوية الشعوب والأمم. ومن هذا المفهوم كان لابد من التمسك بأصالته وعراقته والمحافظة عليه، والتراث

هو التأريخ المادي والمعنوي، والمرآة الحقيقية لأية حضارة. فعلاقة الانسان بالتراث علاقة عضوية تمثل هويته وجذوره الثقافية، حيث يجسد التراث ثقافة الفرد، والجماعة، والمجتمع، والأمة، فهو المعبر الصادق عن الانجازات الفكرية والثقافية والحضارية المحلية والأممية، فشواهد ومعالم التراث المعمارية المتجسدة في المباني والمدن التاريخية والمواقع الأثرية تمثل الرمز المادي الذي يجسد تأريخ الأمم وتراثها الحضاري والعمراني بأبعاده التاريخية، والثقافية، والجمالية، والفنية، المؤثرة في وجدان الشعوب تستقي منه الاجيال ثقافتها وخصائصها وانتمائها الحضاري، مما يعزز هويتها الثقافية، ان قضية الحفاظ على التراث العمراني تمثل مكاناً متقدماً في سياق القضايا الثقافية، التي تهم دول العالم، فيعد الحفاظ على التراث والاهتمام به ايماناً من أن الجديد ينبثق عن القديم ويكون بذلك قاعدة ونقطة انطلاق لبناء الحاضر واستشراف المستقبل. فالتخلي عن التراث يعني بكل بساطة التخلي عن الماضي والجذور وقطع الأصالة والنيل من التأصيل، فمعالم التراث العمراني التاريخية تمثل شاهداً حياً على أصالة العمران وعراقته وارتباطه الوثيق بالبيئة المحلية والعادات والتقاليد المتوارثة، فهو يشكل عنصراً مهماً من عناصر الهوية الثقافية والمعمارية. كما أنه يمثل ذاكرة الأمة بكل ما فيها من أحداث على مر التأريخ، تأثرت بالظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية، فهو يعكس عمق التفاعل الايجابي مع البيئة المحيطة، ان الفكرة المعاصرة لمفهوم إدارة التراث العمراني تشير إلى وجود أكثر من وجهة نظر حول التراث العمراني، حيث تشير **الوجهة الاولى** إلى التنكر لهذا الموروث والخجل منه، رابطاً التطور المعاصر بضرورة إزالته والاحتفاظ الوثائقي به. أما وجهة النظر الأخرى فترى، ما يمكن وصفه بالتقديس، والحفاظ عليه دون تغيير. وبين الوجهة الاولى **الإزالة** والثانية **الحفاظ** يمكن اتخاذ العديد من المواقف التي تجمع بين الحفاظ والإزالة لموقع دون آخر، وأياً كان الوضع لابد من معرفة هذا التراث ورصده وتوثيقه وذلك لأهمية التراث العمراني وقيمه ومعانيه ودلالاته التاريخية والمعمارية والفنية المتعددة ومن المؤكد بانه لا معاصرة من دون أصاله ولا أصاله صادقة من دون معاصرة، **والتراث العمراني** منظومة تعكس قصة التطور الحضاري للإنسان عبر التأريخ، وكيفية تعامله مع البيئة العمرانية. وفي هذا الإطار كان لابد من الحفاظ عليه وإبراز أهميته وقيمه ومعانيه ودلالاته المتعددة والمتنوعة. ويعد التراث العمراني ثروة حضارية تهتم بها الشعوب والأمم على اختلافها لأنها تجد فيها هويتها وأصالتها فتسعى الى العناية بها وحمايتها، وتعمل على اكمال مسيرة تطورها لتبقى دائماً متلائمة مع ظروف عصرها والتحولات الحضارية التي تعيشها. فالعمارة هي تأريخاً وتوصلاً، نمواً وتطوراً، وعلينا أن نعي الحفاظ على التراث العمراني.

ثالثاً: التراث الثقافي : Cultural Heritage

ويعنى بشكل عام بالشواهد المرتبطة بموروث مادي وثقافي لمجتمع ما، ويشتمل الموروث من جهة أخرى على المنتج غير الملموس المتمثل بالعقائد السائدة والقيم والدين والعادات واللغة والأدبيات، ويشكل هذا التراث عنصراً رئيسياً في البيئة المادية للمنطقة التراثية، ويتضمن التراث الثقافي ما يلي:

١. المعالم الخاصة بالبيئة الطبيعية والحياة البرية التقليدية.

٢. المباني والمنشآت والمواقع التاريخية.

٣. الفعاليات الخاصة كالاحتفالات والمناسبات والممارسات الفلكلورية والصناعات اليدوية.

٤. المواقع المرتبطة بأحداث قديمة هامة كالمعارك.

٥. أساليب الحياة التقليدية بما فيها الطعام والشراب والرياضة.

وعرفت منظمة ICOMOS (1999) **التراث الثقافي** على أنه: " مفهوم واسع يتضمن البيئة الطبيعية والثقافية معاً، ويتضمن مجموعة المعالم التي لها قيمة استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم أو المجتمعات، والتي تشمل مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة ذات القيمة، والمواقع من عمل الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة ".

وتبعاً للتعريف العام للتراث فإن التراث الثقافي هو عملية مستمرة يمكن إعادة تقييمه عبر الزمن واكتشاف معاني وقيم جديدة له، من خلال المفهوم الديناميكي للتراث.

ويمكن تعريف مفهوم المناطق التراثية التي يهتم البحث بأنها: (تلك المناطق التي ترتبط بالتراث الثقافي الحضري والذي يشمل الموروث المادي من المباني والمنشآت والمواقع التي صممت لأغراض معينة غير جذب الزوار والتي يمكن أن يستخدموها كترفيه)، بالإضافة إلى تلك التي صممت بهدف جذب الزوار وتلبية احتياجاتهم من احتفالات ومناسبات وصناعات يدوية، وما يتصل بذلك من منتجات ذات قيم تراثية غير ملموسة متمثلة بسكان هذه المناطق وما يرتبط بهم من عقائد سائدة وقيم ودين ولغة.

رابعاً: التراث الثقافي الثابت والمنقول وغير المادي:

يشمل التراث الثقافي وفق المعاهدة الدولية التي حددتها منظمة اليونسكو" كل ما له علاقة بالبشر من قيم، وأعمال، وتصرفات، ومؤسسات، ومعالم، ومواقع" ويشتمل هذا التعريف على ثلاثة عناصر رئيسة للتراث

يتميز كل منها بسماته الخاصة، وحاجاته المحددة للحماية، والمحافظة، والإدارة، وهي عناصر تمثل التراث الثابت، والتراث المنقول، والتراث غير المادي، وسيتم مناقشتها بشكل مفصل فيما يلي:

١. التراث الثابت: Hard Heritage

تعد الآثار الثابتة والمنقولة من أهم المواضيع سخونة على مستوى العالم. ويعود السبب في ذلك لأهميتها المادية والتاريخية، وتداخل ملكيتها بين الدولة والإفراد، وما يتبع ذلك من تنافس شريف وغير شريف في نقل هذه الآثار من مواقعها الأصلية، وامتلاكها بطرق متنوعة.

و يشمل التراث الثابت على ما يلي:

أ- الآثار او التراث العمراني:

هي الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم. وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم التراث العمراني لعل اشهرها تعريف منظمة(إيكومس) International Council on Monuments and Sites (ICOMOS) وتعني المجلس الدولي للآثار والمواقع، وهي منظمة عالمية غير حكومية، منبثقة عن منظمة اليونسكو، تعنى بالحفاظ على التراث العمراني، عرفت هذه المنظمة للتراث العمراني بأنه: كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء تاريخية أو ثقافية. وجاء تعريف التراث العمراني في المادة الاولى من مسودة ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته (١٤٢٤هـ) بأنه:" كل ما شيده الإنسان من مدن، وقرى، وأحياء، ومباني، وحدائق، ذات قيمة أثرية، أو معمارية، أو عمرانية، أو اقتصادية، أو تاريخية، أو علمية، أو ثقافية، أو وظيفية، ويتم تحديدها وتصنيفها وفقا لما يلي:

- **المباني التراثية:** وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها.
- **مناطق التراث العمراني:** وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.
- **مواقع التراث العمراني:** وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الانسان.

في هذا السياق يعد التراث العمراني أحد أهم جوانب التراث الحضاري، الذي تعتز وتفتخر به كل أمة لما يبرزه من صور أصيلة من حضارتها ولكونه ترجمة صادقة لكل ما وصلت إليه الشعوب من تقدم في مجالات الحياة المتنوعة. وقد عُرف **التراث العمراني** أيضاً على أنه: الجانب المادي من التراث الحضاري الذي يعد شاهداً حياً على أصالة العمران وارتباطه الوثيق بالبيئة المحلية والعادات والتقاليد المتوازنة، وهو يعبر بصدق عن الإرث الاجتماعي والثقافي والحضاري، ويعكس عمق التفاعل الايجابي مع الظروف المناخية والبيئة السائدة ومواد البناء المحلية، وهو ذلك المنشأ الذي يشعرك بالرغبة في معرفة المزيد من المعلومات عن الذين بنوه وسكنوه وثقافتهم التي انتجته وما يمتلك هذا المبنى من قيم معمارية وجمالية وتاريخية وأثرية واقتصادية واجتماعية وسياسية ودينية.

فالتراث العمراني إذن: هو ذلك ألبناء الذي مر عليه فترة من الزمن مثل المدن والقرى واطلالها، أو بعض أحيائها واسواقها وحدائقها، التي لم تمتد إليها يد التجديد بعد، وكذلك المباني والمنشآت على اختلاف أنواعها وعصورها واحوالها وتؤلف جانباً مهماً من جوانب التراث الحضاري جديراً بأن يبقى على مر الأجيال كشواهد ملموسة صادقة على حيوية الأمة ونشاطها، وعلى ما أبدعه الأجداد، في مضمار الفن المعماري، والمفاهيم المتصلة بالحياة الإنسانية في شتى مظاهرها.

ب- المجمعات : Complexes

وهي مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، والتي تمثل عمارتها، أو تناسقها، أو اندماجها منظراً طبيعياً له قيمة عالية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

إن الأبحاث والاختبارات الأخيرة في عالم البناء قد أظهرت إمكانية تحسين استخدام المواد التقليدية والمهارات الحرفية، وأنماط العمارة التاريخية والجمالية في توفير بيئات تنافس في جودتها تلك المصنوعة من المواد الحديثة المتطورة ومن المهم تحقيق المعايير الخاصة بالبناء بالتنسيق بين مجموعة من المسائل الفنية والمتعلقة بالتصميم والعقود والإدارة.

التراث غير المادي: Intangible Heritage

ويطلق عليه في بعض الأحيان التراث المحسوس نظير التراث الملموس (الثابت والمنقول) ويضم هذا التراث اللغة، والعادات، والتعبيرات الفنية، والعروض الأدائية والسماعية، والمسرح، والملابس والديكورات والاحتفالات وأنماط السلوك المختلفة، وتعد العناصر الأخرى المرتبطة بالتراث الثقافي عناصر مهمة

تكميلية. والتراث الثقافي غير المادي يعكس امتداداً تدريجياً لمفهوم التراث الثقافي الذي يتزايد فهمه باعتباره يشمل لا التعبيرات المادية عن ثقافات العالم المتنوعة فحسب بل كذلك تجلياتها غير المادية بما في ذلك التقاليد الشفهية وفنون الأداء والمعارف التقليدية. وان أحد أنواع السياحة المهتمة بهذا الجانب هي **السياحة العرقية** **(Ethnic Tourism)** وترتبط هذه السياحة بالسفر لأجل ملاحظة القيم التراثية وأساليب حياة بعض الناس شديدي الغرابة على سبيل المثال السفر إلى (بنما) لدراسة الهنود الحمر والى الهند لدراسة الجماعات العرقية الهندية المعزولة ويتضمن هذا النوع من السياحة أنواع النشاطات الاعتيادية لمثل هذا النوع من السياحة وزيارة السياح إلى بيوت السكان الأصليين وحضور الرقصات والشعائر الاحتفالية والمشاركة في العادات والتقاليد الدينية. ويشكل هذا التراث غير المادي الركيزة الأساس للمناسبات والفعاليات الاجتماعية والثقافية، وتتركز هذه الفعاليات في العادة في مواسم العطل المحلية والوطنية، وفي الفعاليات المبتكرة مثل مهرجان (الجنادرية) في المملكة العربية السعودية، ومهرجان (يوغا) في الهند، ومهرجان (نوتينغ هيل غيت) في لندن، إلى جانب المهرجانات المشهورة ذات الطابع الديني أو العام التي تقوم في كل دولة، وتعد إسهامات الأفراد ومبادراتهم والتنظيمات، والدعم المساند الذي تقدمه الحكومة لضمان توفير الصحة والأمن والسلامة، من الأمور المهمة في التجمعات الكبيرة ويتطلب ذلك التعاون وبذل الجهود والتخطيط والإدارة والتسويق لإظهار معالم التراث لمصادر الجذب السياحي.

وتمثل الصين نموذجاً للدولة التي أهملت التراث والعادات الشعبية، إلا أنها عادت لاكتشاف نفسها بعد انتهاء "الثورة الثقافية" في عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٦م) وقد ساهمت جهود التعبير الذاتي، وإعادة الاكتشاف البطيء للثقافة المحلية والعادات التقليدية الشعبية في إعادة بناء الدولة، لتصبح في مقدمة المجتمعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في العالم.

إليه يمكن تحديد أهم الفرص التي تمكن التراث غير المادي من دعم البيئة التراثية والسياحة فيما يلي:

- ❖ اعتبار التراث غير المادي مورد جذب سياحي في حد ذاته.
- ❖ تحسين منتجات التراث العمراني التي تعد دائماً وعاء لنشاطات التراث غير المادي وفعالياته المختلفة.
- ❖ اعتبار التراث غير المادي نشاطاً اقتصادياً وترويجياً.

٢.<u>التراث المنقول</u>: Movable Heritage

ويشمل القطع الأثرية (الآثار)، والمواد التاريخية، والأعمال الفنية، والكتب والمخطوطات، المواد ذات القيمة والاستخدامات التقليدية (قطع التراث الشعبي)، وغيرها من المنتجات التي صنعها البشر والتي تعد ذات قيمة مهمة للتراث الثقافي الخاص بكل شعب، ويتم توفير الحماية الدولية لهذه الثروة الوطنية تحت مظلة الدولة ، كما يضم التراث المنقول المصنوعات الأثرية والتاريخية التي تعرض التراث التاريخي للأمة، إلى جانب العناصر السكانية التي تعكس الثقافات التقليدية، ومنها الحرف التقليدية التي توضح التراث الحي الذي لا يزال قيد الممارسة. وتندرج هذه الحرف تحت التراث المنقول، وعادة ما تتعرض للانقراض نظراً لعدم توافر الدعم الرسمي الذي يقدم إطار العمل اللازم للحماية مثل تأسيس الجمعيات المتخصصة بالتجارة والحرف التقليدية، وحرية التعبير، والدعم الترويجي والمؤسسي، ويعتبر إنتاج الفنون الحرفية شكلاً هاماً من أشكال التعبير الثقافي، وهو يشكل بصورة متزايدة مصدراً للدخل والعمالة في كثير من أنحاء العالم، وقد أصبحت الفنون الحرفية جزءاً من شبكة عالية التنظيم ومنظومات التجار والبنوك، مما يحول الاقتصاد الحرفي التقليدي ويجعله يلبي احتياجات السوق العالمية على أن العمل الحرفي الذي يبقى مخلصاً لتقاليده يجسد شكلاً فلسفياً تتميز به الثقافة التي يأتي منها ويمكن للإنتاج الكبير أن يفرق العمل الحرفي بقطع صلته بجذوره الإبداعية وقد كان لإغراق الأسواق التقليدية بالمنتجات الصناعية الغربية أثر خطير على الاقتصاديات الحرفية ومما تؤدي الى عدم ضمان مردود عادل على المنتجات الحرفية وحفظ المعرفة العملية التقليدية.

<u>عناصر التراث العمراني:</u>

هناك الكثير من المصطلحات المتعلقة بعناصر التراث العمراني الرئيسية التي لابد من شرحها لمعرفة ما المقصود منها وعلاقتها بمفهوم التراث العمراني بمجالاته وعناصره المختلفة. هذه المصطلحات تشمل ما يلي:

اولاً: الأثر العمراني: ويقصد به المبنى الذي يعكس أهمية خاصة دينية وتاريخية، أو معمارية كالمساجد والأبراج القديمة والقصور والأسوار.

ثانياً: المدينة التاريخية: يقصد بها أي مدينة قديمة لا زالت تحمل في تفاصيلها تأريخ الماضي، وتحكيه من خلال عناصر، وإن كانت بسيطة، إلا أن مدلولها يعطي الكثير من المعاني التاريخية والحضارية. وهي أيضاً المدينة التي تحتفظ بالطرز المعمارية والفنية بشكل متوارث ومستمر دون انقطاع. فالأساليب المستمرة والحلقات المتتابعة دون تعارض أو عدم انسجام، هي أنماط وطرز تميز المدينة التاريخية وإن اختلفت في قدرات التشكيل المعماري، إلا أن الناتج هو حصيلة إبداعية زاخرة من العمارة والعمران.

ثالثاً: الأحياء القديمة: يقصد بها تلك الأحياء التي شكل جزءاً من المدن المعاصرة، التي انتشر فيها العمران الحديث.

رابعاً: القرية التقليدية: يعني القرية التي ما زالت تحتفظ بعناصرها وسماتها التقليدية ألرئيسية بصورة متكاملة ولم تتداخل مع العمران الحديث.

خامساً: البيئة المحيطة بالموقع التراثي: يعني تحديد منطقة حماية للتراث العمراني بمسافة (٢٠٠) متر حول الحدود المباشرة للمبنى أو الموقع المصنف.

وتشكل هذه العناصر العمرانية (الأثر العمراني، والمدينة التاريخية، والأحياء القديمة، والقرية التقليدية) أهم عناصر التراث العمراني، ولا تنفصل بأي شكل من الأشكال عن المعطيات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية، التي أثرت فيها، ولا عن إنسان هذه الأرض الذي طورها وانعكست فيها عاداته وتقاليده وقيمه الدينية والاجتماعية. هذه العناصر العمرانية المهمة تحتاج بطريقة أو اخرى إلى دراسة النمط العام للنسيج العمراني، واسلوب ونشأة وتطور هذا النسيج العمراني، والعوامل المؤثرة فيه، وعوامل تميزه، ورصد ودراسة العناصر المعمارية والتفصيلية، وتوثيق اسلوب واسباب تطورها، وخصائصها وميزاتها، واستنباط الخصائص والأسس والمبادئ العامة، خاصة تلك التي يمكن الاستفادة منها في إدارة الحفاظ. إضافة الى دراسة العلاقة بين التراث العمراني والبيئة المحيطة.

أهمية التراث العمراني:

التراث العمراني لا يعني فقط المعالم والمواقع التراثية والمدن التاريخية، بل يشمل أيضاً كافة العناصر الأخرى المكونة له في مجالات الفنون والحرف التقليدية وكذلك القيم الإجتماعية والعادات والتقاليد والنشاطات الإقتصادية فأهمية التراث العمراني تنبع بصورة رئيسية من القيم والمعاني والدلالات الثقافية

والتاريخية والفنية والجمالية والاقتصادية التي يجسدها هذا التراث في تأريخ الأمم والشعوب، وتظهر أهمية التراث العمراني في الجوانب التالية:

اولاً: الأهمية التاريخية والحضارية:

يعد التراث العمراني، من المنظور التاريخي الحضاري كنز حضاري ثمين، فهو يشكل شاهداً ورمزاً صادقاً على الأبداع الإنساني ورؤاه الفنية عبر مسيرة التأريخ الحضاري العمراني، فهو يعمل على إبراز عناصر الفن والجمال والتميز والإبداع والأصالة، وبهذا فهو يشكل خير لبنة لبناء صروح وحدة الأمم وتماسكها، فالتراث العمراني يعكس جانباً من جوانب الهوية الوطنية للدول، وذلك من خلال إبراز دورها التاريخي وأصالة شعبها وحضاراتها، مما شجع العديد من الدول المحافظة على تراثها العمراني.

ويمكن قياس الأهمية التاريخية للتراث العمراني من خلال مؤشرين أساسيين هما:

١. **المؤشر الزمني**: ويعبر عنه تأريخ إنشاء المبنى، حيث أنه تزداد أهمية هذا المؤشر بزيادة عمر المبنى التراثي.

٢. **المؤشر الرمزي**: ويرتبط بعدة عوامل مثل:

أ. مدى تعبير المبنى التراثي عن عصرهُ وتأريخهُ.

ب. ندرة المبنى وتميزه مقارنة بمباني اخرى من نفس الفترة الزمنية.

ت. مدى أصالة مواد المبنى ونسبة التغيرات فيه.

ثانياً: الأهمية العلمية:

يضم التراث العمراني بين ثناياه الكثير من الأسس والمبادئ العمرانية التي لابد من الوقوف عندها والقياس عليها للمساعدة في تطوير البيئة العمرانية المعاصرة على مستوى المدن والتخطيط العمراني، وعلى مستوى مفردة العمارة كالمساجد والمنازل والشوارع والاسواق.

فالاستقراء والقياس من الأساليب العلمية في مجال علوم العمران، وتشكل النماذج التاريخية أحد أهم مصادر المعرفة والقياس، ولا يمكن لأمة تبحث عن الاستمرارية الحضارية ان تستند كلياً إلى نماذج دخيلة وتهمل نماذج عمرانية أصيلة أنتجها الفكر الإنساني من خلال تجاربه عبر مسيرة التأريخ الحضاري.

ثالثاً: الأهمية الإجتماعية:

تبرز أهمية التراث العمراني من المنظور الاجتماعي في المنافع والفوائد الإجتماعية المتعددة والمتنوعة، فالتراث العمراني يغذي وينمي روح الانتماء والهوية للشعوب بتمسكها بحضاراتها وأصالة تراثها العمراني الذي لا تود أن تنفصل أو تنفك عنه. فأهمية معالم ومواقع التراث العمراني الإجتماعية تكون محصلتها النهائية منافع اقتصادية عندما تستغل هذه المعالم كموارد ثقافية في صناعة السياحة والاستثمار السياحي في معالم التراث العمراني. وهذا يعني إعادة الحياة إلى المواقع والمباني التاريخية مما يساعد على ربط المجتمعات بتراثها وثقافتها، وأيضاً له الأثر الفاعل في تواصل الأجيال من خلال ربط الماضي بالحاضر لاستشراف المستقبل.

رابعاً: الأهمية الإقتصادية:

من خلال تتبع التطور السياحي الدولي نستطيع الجزم بأن السياحة ساهمت بشكل كبير في اقتصاديات كثير من الدول، حيث أصبحت السياحة عاملاً من عوامل التنمية الإقتصادية المهمة نتيجة ضخامة عائدها ومرونة تغلغل هذا العائد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد، فكثير من الدول ترى في السياحة حلاً سريعاً للتنمية الإقتصادية. كذلك يعد التراث العمراني ذو جدوى اقتصادية عبر التركيز على السياحة الداخلية وتيسير السبل لتوطينها لتكون مصدر دخل ثابت للمواطنين، كما يمكن للمواطنين والوافدين زيارة هذا التراث، فقد أصبح يمثل عنصر جذب سياحي مهماً لجذب أموال المستثمرين لقيمتها الإقتصادية الفعلية التي تنبع من ندرتها وأصالة مكونات عناصرها العمرانية التي تقدم فرصاً كبيرة للربح الاقتصادي المباشر في مجال السياحة الثقافية بإعادة استخدامها في وظائف جديدة مثل(المتاحف والمكتبات والفنادق والمطاعم وتعود بالمنافع الإقتصادية المتعددة). فمناطق التراث العمراني الجاذبة أصبحت في عالم اليوم مورداً اقتصادياً سياحياً مهماً للاطلاع والترفيه والتنزه والاستجمام مما يؤسس لتنمية مستدامة تنعكس إيجابياً في منافع اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المحلية وفي زيادة وتنويع مصادر الدخل الوطني.

فالتراث العمراني أصبح يشكل مورداً جاذباً ليس للاطلاع عليه كصورة من الماضي فحسب وإنما أيضاً لقدرته على استيعاب بعض النشاطات التي فقدتها المدن الحديثة وبذلك أصبحت مباني التراث العمراني جزءاً مكملاً للترفيه والتنزه في المدن الحديثة. فالأهمية الإقتصادية تحتاج إلى تحويل التراث العمراني من قيمة ثقافية تراثية إلى قيمة اقتصادية عن طريق الاستخدامات الجديدة لهذا التراث العمراني كالفنادق والنزل والمطاعم التراثية.

خامساً: الأهمية الفنية الجمالية:

تتضمن القيمة الجمالية الخصائص والنوعيات التي من خلالها يصبح المبنى التقليدي محوراً مهماً من الناحية الروحية أو الوطنية أو الثقافية ويمكن أن يرى المجتمع المحلي أو الوطني في **مبان التراث العمراني** مصدراً للفخر أو رمزاً للثقافة العمرانية المحلية، وتتخذ جماليات الماضي قيمتها واهميتها من ذاتها، وتتبع أهمية مواقع ومعالم التراث العمراني من أنها تحوي مباني قديمة ذات مفردات وعناصر عمرانية نادرة ومنفردة، مستمدة من أصالتها ومهارة صانعيها، والقيمة الجمالية هي المعيار الأكثر موضوعية لتحديد الأهمية، حيث ارتباطها بالخلفية الثقافية والذوق الشخصي، ومن خلال هذه القيمة والأهمية يمكن تفسير انجذاب العديد من الناس لمناطق ومواقع التراث العمراني، فالمباني التراثية والمدن التاريخية تعد عمل جمالي، وهي قيمة تعكس ثقافة المجتمع المحلي من خلال تصميم المبنى ومستوى الحرفية فيه ونوعية المواد المستخدمة في بنائه، وجاء اهتمام عالمنا المعاصر بالتراث العمراني من خلال أهميته التاريخية والحضارية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والفنية الجمالية التي يتميز بها، خاصة وأن الأبحاث والدراسات الحديثة تشير إلى أنه تعرض ويتعرض للدمار والخراب والتلف البشري والطبيعي اللذان عملا على طمس العديد من معالمه الحضارية والجمالية.

العناية بالتراث العمراني:

تبنت العديد من الهيئات والمنظمات برامج لإدارة الحفاظ على المدن التاريخية والمباني التراثية، كما افرزت عدداً من الجامعات العالمية والعربية برامج ومقررات تتعلق بدراسة التراث العمراني والاهتمام به، ولقد وجد التراث العمراني اهتماماً متزايداً على نطاق واسع من العالم وأصبحت معه العناية بالتراث تشكل تجربة مميزة وفريدة ومطلب وطني لكثير من الدول من خلال العديد من الجوانب أهمها:

اولاً: أنه يمثل الهوية الوطنية العمرانية.

ثانياً: أن التراث بشكل عام يربط الحاضر بالماضي.

ثالثاً: أنه مصدراً من مصادر المعرفة.

رابعاً: أن هذا التراث بشكل عام والتراث العمراني بشكل خاص يمثل تراث الأمة وتأريخها الأصيل حيث يعد روح الوطن ووجدانه وموروث الاجيال.

خامساً: أن التراث العمراني يحمل قيم ورسائل مختلفة (دينية وتاريخية واجتماعية وروحية وفنية ... الخ).

سادساً: التراث يمثل ثمرة التفاعل بين المجتمع ومحيطه، حيث تؤثر العادات والتقاليد الإجتماعية على هذا التراث.

سابعاً: يعد التراث العمراني مصدراً من مصادر الدخل الوطني بما له من علاقة في الجذب السياحي، إضافة الى كونه مصدراً من مصادر إيجاد فرص عمل.

ثامناً: هو وسيلة للتعارف والسلام بين الشعوب والمجتمعات، فكل مجتمع له تراث خاص به فمن خلال التعرف على تراث أي مجتمع تستطيع أن ترسم صورة لذلك المجتمع. والعمارة في الجزيرة العربية بشكل عام تمثل البساطة، وتعطي دلالة عن القيم الإجتماعية والثقافية لسكان الجزيرة العربية.

مدخل لإدارة التراث العمراني:

لقد جاء الاهتمام بإدارة التراث العمراني نتيجة للأوضاع التي آلت اليها والناتجة عن عوامل متعددة ومختلفة أهمها:

اولاً: الدمار الذي لحق بالتراث العمراني، إضافة الى المخاطر الطبيعية والبشرية.

ثانياً: الإهمال وسوء أعمال الترميم والصيانة.

ثالثاً: قلة الوعي لدى المواطنين بأهمية التراث العمراني.

رابعاً: محاولات الهدم المتسارع للمواقع ومعالم التراث العمراني وتشويهه، ومن ثم طمس الإرث الحضاري للأمم والشعوب.

وكان من الطبيعي أن تستدعي معالجة كل هذه القضايا التراثية التي تؤرق المهتمين بالتراث العمراني إدارة فاعلة لمعالم ومواقع التراث العمراني من أجل حمايته والحفاظ عليه والتعريف بأهميته وقيمته ومعانيه ودلالاته التاريخية الثقافية الجمالية والعلمية، ومن ثم إتباع منهجيه محددة المعالم تعنى بإدارة التراث العمراني، كما هو ماثل في الدور الذي تقوم به هيئة اليونسكو وغيرها من الهيئات والمنظمات العربية الإسلامية.

ان إدارة التراث العمراني تشمل عدة عناصر مهمة كالتالي:-

١. المباني والمدن التاريخية والتراثية.

٢. القرى التراثية.

٣. الأحياء التراثية.

٤. التراث الشعبي.

كما أن إدارة الحفاظ على التراث العمراني بالإضافة إلى ما سبق فإنها تشتمل أيضاً على ما يلي:

٥. وضع التشريعات والنظم واللوائح التي تعمل على حماية معالم ومواقع التراث العمراني على النطاق العالمي والإقليمي والوطني.

٦. التعريف بأهمية معالم ومواقع التراث العمراني وقيمه ومعانيه ودلالاته التاريخية والجمالية والثقافية والفنية.

٧. إتباع العديد من سياسات التخطيط للحفاظ على التراث العمراني وحمايته مثل: سياسة إعادة البناء والترميم والتجديد وإعادة التأهيل وإعادة الاستخدام والتوظيف.

٨. إتباع سياسة الاهتمام بالوعي الجماهيري (Public Awareness).

٩. وضع المواصفات الفنية للمنشآت التقليدية ومواصفات المحافظة على العمارة والتقليدية من خلال الوعي بالمبادئ العلمية للتصميم والبناء وأعمال الترميم والصيانة والتأهيل لاستخدامات جديدة.

استراتيجيات إدارة التراث العمراني:

ان إدارة التراث العمراني تعتمد على اتخاذ استراتيجيات مخطط لها، ومبنية على قواعد وأسس محددة تتخذ من عملية الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني وسياسة الحماية اسلوباً ومنهجاً يعمل على تحقيق ما يلي:

اولاً: استراتيجية الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني:

أن عملية الحفاظ على مواقع ومعالم التراث العمراني تبنى على أسس منهجية لإدارة التراث العمراني. فالعديد من دول العالم تهتم كثيراً بالتراث العمراني ومعالمه المختلفة لأنه بدأ يشكل قاعدة أساسية لاقتصادها الوطني من خلال إتباع سياسة ترميم وتأهيل معالم ومباني التراث العمراني في استخدامات سياحية جديدة (الفنادق التراثية، والمطاعم، والمنتجعات)، اصبحت تمثل رافداً رئيساً للعديد من اقتصاديات الدول التي تسعى إلى تنويع مصادر مواردها الوطنية.

وتعتمد استراتيجية إدارة التراث العمراني، الحفاظ على معالمه وموارده التراثية والتي تعتمد على شبكة متداخلة من الخطوات الإدارية العملية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١. حصر معالم وموارد التراث العمراني ومعرفتها وتحديد طبيعتها ومعالجة عناصرها المعمارية المختلفة.

٢. توثيق وتسجيل مواقع ومعالم التراث العمراني، مع إعطاء وصف موجز للموارد فمسألة توثيق وتسجيل معالم التراث العمراني اصبحت عملية رئيسية في الحفاظ عليها.
٣. تقييم معالم وموارد التراث العمراني، وذلك بغرض إبراز القيم الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والفنية والمعمارية. ويتم التقييم عادة من خلال وضع معايير وأطر تتمثل في طبيعة المعلم التراثي، ومحيطه التاريخي، وبيئته المادية، وحالته الراهنة، ومدى ندرته، وأصالته.
٤. تحديد المخاطر البشرية والطبيعية التي تواجه معالم التراث العمراني، والعمل على معالجتها والتقليل منها قدر المستطاع، وذلك من خلال إتباع العديد من الخطط والبرامج والسياسات الفاعلة التي تعمل على حمايته والحفاظ عليه والتعريف بأهميته وقيمته ومعانيه ودلالاته المختلفة.

ثانياً: استراتيجية الحماية المتكاملة:

وهي أن تتضافر وتتكامل الجهود الرسمية لمؤسسات الدولة وهيئاتها، المناط بها إدارة التراث العمراني، والمجتمع المحلي، من خلال إنشاء برنامج توعوي وطني يتمثل في أن هذا التراث ثروة وطنية يجب حمايتها وصيانتها والحفاظ عليها. وتعتمد سياسة الحماية المتكاملة على العديد من الوسائل والطرق، التي تعمل على تحقيق الهدف منها. ومن هذه الوسائل القوانين والتشريعات الداعمة لحماية التراث العمراني. سواء كانت تشريعات دولية أو وطنية على نطاق محلي، وكذلك الوسائل والوسائط الإعلامية المتعددة، التي تعمل على توعية المجتمع بقيم وأهمية التراث ومن ثم حمايته.

ثالثاً: استراتيجية شراكة المجتمع:

تتخذ إدارة التراث العمراني من اشراك المجتمع مبدأ اساساً لها، حيث تقوم المجتمعات المحلية (Local Community) بدور مهم وفاعل في المحافظة على معالم ومواقع التراث العمراني وحمايته، ويأتي ذلك من خلال المشاركة الفعلية في وضع الخطط والسياسات الداعمة للحفاظ على التراث العمراني وحمايته، باعتبار ان المجتمع المحلي شريك اساسي واصحاب مصلحة ومنفعة من هذه الموارد والمعالم التراثية. كذلك تعمل إدارة التراث العمراني على تمثيل المجتمعات المحلية في لجنة إدارة المواقع التراثية، مما لهذه اللجنة من دور فاعل تضطلع به في توعية الجمهور بأهمية التراث العمراني ومنافعه المتعددة.

رابعاً: استراتيجية اشراك الجهات المختلفة في إدارة التراث العمراني:

ان دور الجهات المختلفة في تنمية وتطوير وإدارة التراث العمراني بجميع أنواعه سيساهم في الحفاظ عليها واستثمارها اقتصاديا لصالح المجتمع، وكذلك إيجاد فرص عمل جديدة هي من المحاور المهمة في حماية ميراث هذه الأمة من الاندثار اذ يلزم عمل دراسات جادة ومتخصصة لسرعة تنفيذ أعمال تنمية التراث ليتماشى مع الاتجاهات العالمية ويكون التراث العمراني لهذا البلد محط انظار العالم أجمع.

دور الجهات الحكومية:

يتعلق دور الجهات الحكومية بإنشاء المؤسسات المعنية بالحفاظ على التراث العمراني ومبانيها ومتاحفها ومعاملها ومستودعاتها .. الخ. وتوظيف وتعيين المختصين في الحفاظ على التراث العمراني، وايضاً في إصدار الأحكام والأنظمة والتعاميم والمواثيق الخاصة بالحفاظ على التراث العمراني وتطبيقها، ومعاقبة من يخالف ذلك.

كما تساهم المؤسسات الحكومية كل فيما يخصه في الحفاظ على التراث العمراني فوزارة العدل مثلاً لا تعطي صكوكاً للأراضي وخاصة المنح الزراعية إلا بعد التأكد من عدم وجود مواقع أثرية. وكذلك وزارة النقل لا تشق الطرق إلا بعد التأكد من عدم وجود مواقع أثرية وبناءً على ذلك فان لها دور مهم في إنشاء الطرق بعيداً عن المواقع الأثرية وكذلك وزارة الشؤون البلدية والقروية لا توافق على إنشاء مباني حكومية على مواقع أثرية وأيضاً المساهمة في عمل حرم لمواقع الآثار خاصة داخل المدن، كما للجهات الحكومية دور يتعلق بتوعية الجمهور بأهمية الحفاظ على التراث العمراني من خلال الإعلام والصحافة والقنوات المرئية والمسموعة والشبكة العنكبوتية وغيرها. وكذلك بإقامة المؤتمرات الدولية وتشجيع المواطنين بالمشاركة في هذه المؤتمرات والندوات.

وتساهم الجهات الحكومية أيضاً في الحفاظ على التراث العمراني من خلال إقامة الجوائز التشجيعية للحفاظ على التراث وكذلك يأتي دور الجهات الحكومية في توعية الجمهور من خلال وزارة التربية والتعليم حيث تنظم الوزارة أو إدارات تعليم المناطق أو المحافظات زيارات لتلاميذ المدارس للمواقع التراثية وبيان أهمية الحفاظ على التراث العمراني.

دور المجتمع المحلي:

ويأتي دور المجتمع من خلال اشراكه في عمليات المسح الأثري والتنقيب والترميم والصيانة والحراسة وكذلك الاستشارات وحضور الاجتماعات الخاصة بطرق الحفاظ على التراث العمراني، وكذلك يأتي دور المجتمع في زيادة الوعي الأثري بالمشاركة في الكتابة في الصحافة وإقامة الندوات والمحاضرات العامة.

دور مؤسسات القطاع الخاص:

لمؤسسات القطاع الخاص دور مهم جداً تمويل بعض عمليات الحماية والمحافظة على التراث العمراني وذلك عن طريق التبرع المالي سواء بالتكليف المباشر لإحدى المؤسسات أو بطرح عملية الترميم في مناقصة محدودة أو قيام الجهة المتبرعة بتكليف إحدى المؤسسات المعروفة لديها بالتنفيذ ويتم ذلك كله طبقاً للشروط والمواصفات التي يحددها المختصين بإدارة التراث العمراني.

عناصر الجذب الثقافي والتاريخي:

هي جميع مظاهر الثقافات الإنسانية الملموسة وغير الملموسة والموجودة في العديد من بقاع العالم وتعكس المباني والمصنوعات اليدوية والقيم والمعاني الثقافية لمجموعة من الشعوب التي تسكن مكاناً ما، أما الأشكال الثقافية غير الملموسة مثل الموسيقي والعادات فتعكس أسلوب الحياة المتبع في مجتمع معين، وتعتبر عناصر الجذب الثقافي والتاريخي من أهم عناصر جذب السائحين التي تنقل لهم القيم الثقافية والتاريخية لمختلف الشعوب عبر العصور.

وتنتشر عناصر الجذب الثقافي والتاريخي والتي من الممكن أن يكون لها مواقع ثابتة أو مناسبات مؤقتة في جميع بقاع العالم، مثال على ذلك **العراق** حيث يمتاز العراق بثرائه من هذه المعالم، فهو مهد الحضارات التي قدمت للإنسانية الكثير وخاصة الحضارة السومرية والبابلية والأكدية والآشورية، وقد خلفت لنا تلك الحضارات العديد من المواقع الأثرية بعضها مكتشف وعدد كبير منها لم يكتشف حتى الآن، ويعود تاريخ أقدمها إلى ستة آلاف سنة قبل الميلاد، وتمثل هذه الآثار مادة سياحية تستهوي السياح وتجتذبهم للتعرف على تلك الحضارات أما بالنسبة لبلدان العالم الأخرى فالمتاحف والمباني التاريخية والأثرية متاحة لزيارات السائحين طوال أيام العام أو في المواسم مثل مبنى الأمبايرستيت ومحمية هوبي ومدينة نيويورك ويمثل كل موقع من هذه المواقع ثقافة وتاريخ شعبه، فعلى سبيل المثال، يعتبر معبد

السماء في بكين بالصين مبنى ديني مقدس اعتاد الأباطرة الصينيون زيارته للصلاة إلى رب السماء طلباً للمناخ المعتدل اللازم للمحافظة على الإنتاج الزراعي في بلادهم.

أما عناصر الجذب المرتبطة بمناسبات مؤقتة فتعرض أمام السائحين في أوقات محددة مثل مسيرة السنة الصينية الجديدة بسان فرانسيسكو واحتفال الماردى جراس بولاية نيو أورليانز.

وتعتبر عناصر الجذب التاريخية والثقافية والحدائق المتخصصة من أهم عناصر الجذب السياحي التي دفعت الناس من كل صوب وحدب لزيارتها عبر القرون.

خصائص السائح الثقافي:

أدى النمو في السياحة الثقافية وأساليب عرض المقاصد التراثية إلى تزايد أعداد السياح الذين أصبحت لديهم توقعات أكبر لنوعية هذه المقاصد والذين أصبحوا يتطلعون إلى أنماط وتجارب ثقافية مختلفة، ويبحثون عن مقاصد مازالت تحتفظ بأصالتها، إلا أن التزايد في الطلب على السياحة الثقافية لا يواجهه زيادة في العرض كما هو الحال في أنواع السياحة الأخرى والتي تتجاوب فيها المقاصد السياحية مع الفرص المتاحة من السياحة ويعود السبب إلى أن الموارد التراثية وخاصة الموارد التاريخية الملموسة لا يمكن توسيعها أو اضافة مباني تاريخية اليها، بينما تستمر المقاصد السياحية الأخرى في التطور والنمو تبعاً لتزايد الطلب السياحي العالمي كي تتمكن من الاشتراك في السوق السياحي، ولتتفاعل المناطق التراثية مع المنافسة في السوق السياحي فإنه يجب أن تقوم بتدعيم نوعيتها وإثراء تميزها وتفردها، وهذا التنافس يستوجب توجيه النظر إلى أذواق ورغبات المستهلك والاهتمام الأكبر في التدخل والعرض الخلاق للمقاصد التراثية.

من هنا فقد أصبح التوجه لترويج المناطق التراثية من خلال دراسات من ناحية المنتج (Product Oriented) هو توجه منتقد، حيث تركز هذه الدراسات على قيم الحفاظ على الموقع التراثي أكثر من دعم فهم مستهلكي هذه المنتجات، وتبعاً لذلك فقد ظهر توجه المستخدم (User (Oriented والذي يركز على تقييم الاستخدام المرغوب لتنمية هذه المواقع أو مراقبة استخدامها عند دخول هذه المنتجات السوق، وذلك لضمان النجاح التجاري للمنتجات عند دخولها في السوق التنافسي حيث أنه **كلما كان السوق متنافساً، كلما كان على المؤسسة أن تقابل أو تفوق احتياجات المستهلكين إذا رغبت في البقاء في**

العمل والموارد التراثية التي أصبح لها نصيب كبير في السوق في الآونة الأخيرة، وهذا التدخل نفسه أصبح في بعض الأحيان الجاذب الرئيسي للمستهلك.

وبالرغم من بعض الانتقادات التي لاقتها بعض تعريفات السياحة والتي ركزت على جانب الطلب فقط للسياحة فإن تعريف السياحة الثقافية بناءً على دوافع السياح وليس تبعاً لخصائص المنطقة يعد مفيداً للتمييز بين أنواع السياح المختلفين في المنطقة التراثية لتزويدها بالخدمات المناسبة، فالنشاط الذي يقوم به السياح يمكن أن لا يقف فقط عند السياحة الثقافية إنما يمتد ليشمل أشكالاً أخرى من السياحة كالترفيهية مثلاً وهنا تبرز أهمية دراسة الطلب السياحي أو المستخدمين للمناطق التراثية، والتعرف على نوعياتهم ودوافعهم، وتحديد متطلباتهم والمنافع التي يتوقعونها لمقابلتها في العرض السياحي.

وفي بحث قام به Prentice١٩٩٢ لمعرفة نوعية السياح الذين يزورون مواقع الجذب التراثية بعد تقسيم عينات منهم حسب خصائصهم الاجتماعية و الديموغرافية، كانت النتيجة أن هناك شرائح عديدة من السياح تزور هذه المواقع، وبالتالي أمكن تحديد(السائح الثقافي) ليشمل: السائح الذي يزور الموقع التراثي كجزء ثانوي من الإجازة، والسائح الذي يزور المواقع التراثية فقط ولا يمارس أية أنشطة سياحية أخرى كسياحة الاستجمام في الشواطئ أو غيرها، إلا أنه يمكن اعتبار جميع السياح الذين يزورون المنطقة التراثية أو يستهلكون التراث سياحاً ثقافيين بدوافع واهتمامات مختلفة.

وقد تم حصر أسباب متعددة لطلب المنتجات التراثية من قبل السائح الثقافي، ففي المقام الأول توجد الرغبة في مشاهدة هذه المواقع، والسبب الثاني يرتبط بالقيمة الموجودة في التراث، والتي توفر الرضاء لمجرد معرفة أن التراث مازال موجوداً، بالإضافة إلى الترفيه الخارجي والتسوق وحضور المؤتمرات وتكون دوافع المستهلك للسياحة الثقافية بدرجات مختلفة، فنسبة السياح المنجذبين بشدة للثقافة والمهتمون بعمق بالفنون والثقافات والتاريخ والأحداث القديمة، والذين يريدون اكتشاف الإحساس الخاص بالمكان هي حوالي ٥٠% من السوق المحلي، و١٥% من السياح الخارجيين، أما السياح المنجذبين بشكل جزئي للثقافة، والذين يسافرون لمنطقة ما لتحقيق هدفين هما: السياحة الثقافية وفي نفس الوقت زيارة الأصدقاء والأقارب فتقدر الدراسة هذه الشريحة بحوالي ١٥% من السوق المحلي و ٣٠% من السوق الخارجي.

ويمثل السياح الثقافيين **بالصُدفة**، أي الذين لا يخططون لزيارة موقع جذب ثقافي ولكن تكون زيارتهم له **وليدة الصدفة** نسبة ٢٠% من السوقين المحلي والخارجي.

وخارج هذه الشرائح التي تمثل ٤٠% من السوق المحلي ١٥% من السوق الخارجي يوجد السياح الذين لا يريدون أكثر من إجازة تكتمل بالاستمتاع بأشعة الشمس والبحر والرمال، فهم لا يريدون الذهاب لمواقع تراثية تحت أية ظروف.

ومن خلال التحليل لدوافع السياح الثقافيين يمكن استنتاج أن المتخصصين أو المتحمسين للتراث لا يشكلون شريحة السوق المسيطرة للسياح الثقافيين، وأن أغلبيتهم يتطلعون للترفيه العام وتمثل عناصر الجذب التراثية إحدى الأنشطة فقط من الزيارة، حيث يجمع معظم السياح أنشطة أخرى بجانب الأنشطة المرتبطة بالثقافة، كالتسوق والطعام والشراب وغيرها من الأنشطة الترفيهية ومن هنا فإن تجميع المنتجات الثقافية وغير الثقافية في استراتيجية تنمية واحدة يمكن أن يساعد على توسيع السوق الثقافي للسياح الذين تمثل لهم الثقافة مكملاً لدافع آخر وللسياح الثقافيين بالصدفة.

أهمية السياحة التاريخية: Historical Tourism Importance

ما من شك أن **المواقع الأثرية والتاريخية** قد باتت تشكل دعماً للسياحة الوطنية حيث تعتبر أحد أهم المنتجات السياحية التي لا يخفي دورها على أحد.

والسياحة التاريخية (Historical Tourism) هي المُعبر عن هذه المواقع وتتجسد بالرحلات الهادفة لزيارة المناطق والكنائس والمساجد والمواقع القديمة والتي تؤكد على عظمة الماضي مثال على ذلك(روما ومصر واليونان ومواقع الحرب الأهلية في الولايات المتحدة وأمثلة أخرى).

لذلك يجب المحافظة على هذه الآثار والمواقع في مأمن من أي عبث أو تخريب يحتمل أن يلحق بها من أي طرف، سواء بسبب الإهمال أو بعمل قصدي، وهذا أمر لا يتوفر إلا بوجود مجموعة كافية من الأنظمة التي تخص حماية هذه المواقع والكنوز الأثرية وتحدد أنواعاً من العقوبات الجسدية والمالية والنفسية التي تردع كل من تحدثه نفسه العبث بهذه المكاسب والمقدرات، وبالرغم من افتقار بعض الدول لهذه الأنظمة، إلا أن الكثير من الدول التي تدرك أهمية هذه الآثار والمواقع يتوفر فيها العديد من الأنظمة واللوائح لتنظيم هذه المجالات المختلفة وترتيب أوضاعها بما يتناسب مع دورها في تطوير وتسهيل السياحة لديها ، فهي مواقع ذات أهمية خاصة كمرافق سياحية ترتادها أعداد لا يُستهان بها من السياح من جميع أنحاء العالم للتعلم منها واكتساب العِبر، لذلك فهي تدر على البلاد والمجتمعات أموالاً طائلة وتساهم في الاقتصاد الوطني بشكل لا يمكن تجاهله.

وتعتمد الحاجة لوجود أنظمة ولوائح بالأساس على درجة أهمية هذه المرافق من منظورها السياحي، حيث تكتسب قيمة اقتصادية أكبر، فضلاً عن قيمتها المادية والمعنوية التي ظلت تتميز بها كمقتنيات تاريخية مملوكة للشعب المعني وللبشرية جمعاء حيث تشكل رموزاً للتاريخ والحضارة العالميين وقد صارت عمليات نهب وسرقة المقتنيات الأثرية، وبخاصة المقتنيات ذات القيمة السوقية العالية، من أخطر الأمور التي تؤرق إدارات السياحة في شتى أنحاء العالم وتكلفها أموالاً طائلة من أجل توفير أنظمة أمن وحماية حديثة لها وعليه ، فقد باتت المواقع الأثرية والتاريخية والمتاحف من أهم موضوعات الأمن السياحي في كثير من بلدان العالم، وتقوم هذه البلدان بسن الأنظمة واللوائح التي تنظم إدارتها وصيانتها وحمايتها وكيفية السماح للجمهور بالدخول فيها وطرق ووسائل عرض الآثار الموجودة فيها دون أن تتأثر بأي نشاط مخالف للنظام من جانب الجمهور الزائر ونظراً لأهمية المواقع التاريخية والدينية والأثرية كمنجزات عالمية تخص البشرية جمعاء، وظهرت مفاهيم جديدة تحث شعوب العالم على التعاون سوياً في المحافظة على هذا التراث وحمايته من عوامل الانقراض والتدمير، ومن هنا جري التوقيع على المعاهدة الخاصة بحماية الثقافة العالمية والإرث الطبيعي تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم لوضع إطار قانوني يمكن دول العالم من المساهمة والتعاون في هذا الهدف الثقافي المشترك وقد ظهرت هذه المعاهدة إلى الوجود في عام ١٩٧٢م، وهذه المعاهدة تتناول مفاهيم المحافظة على الطبيعة والمواقع التاريخية استناداً إلى أن الطبيعة والتراث عنصران مرتبطان مع بعضهما البعض باعتبار أن علاقة التراث بالطبيعة هي علاقة الموضوع بالمحتوي الذي يدور فيه أو الوسط الذي يتحرك في إطاره.

وهي بجانب تحديدها للآثار التاريخية التي يراد إدراجها في قائمة المواقع التراثية العالمية، تحدد كذلك الدور الذي ينبغي على الدول الأعضاء أن تلعبه في حماية هذه المواقع والمحافظة عليها فالدول التي توقع على هذه المعاهدة لا تتعهد فقط بالمحافظة على هذه المواقع المنتقاة، بل تتعهد بالمثل بالمحافظة على تراثها الوطني، وذلك لأن مواقع الإرث الثقافي العالمي لا تختارها اليونسكو من تلقاء نفسها، بل تتولى اختيارها الدولة التي توجد هذه المواقع على أراضيها، بعد أن تكون قد وضعت خطة مفصلة لكيفية المحافظة عليها وإدارتها.

وتستطيع الدول التي انضمت لمعاهدة الأمم المتحدة لحماية الثقافة العالمية والتراث الطبيعي أن تنتقي بعض المواقع التاريخية فيها لتكون مواقع مختارة على قائمة الإرث الثقافي العالمي International Heritage List، الأمر الذي يصب دون شك في صالح المحافظة على هذا الإرث وبدعم دورها

الإيجابي في تشجيع السياحة، وهذا بحد ذاته يمثل جانباً هاماً من جوانب الأمن السياحي وأسلوباً فعالاً لاستدامة السياحة.

وما من شك في أن الإمكانيات الفنية والعلمية التي تتوفر للدول المنظِمة للمعاهدة تمكنها من الاضطلاع بدورها في حماية المواقع التاريخية وصيانة الإرث الطبيعي لديها بشكل أكثر فعالية، لاسيما وأن منظمة اليونسكو (Enesco) على أهبة الاستعداد دائماً لتقديم ما يلزم، من خلال لجنة التراث العالمي، من أجل المساعدة في تحقيق هذه الحماية ولعل الحرص على تحقيق الأهداف أعلاه مدعاة لإنشاء إدارات على درجة عالية من التخصص في قضايا البيئة، وحماية التراث، والمحافظة على الصحة العامة، وتوفير وسائل فعالة للدفاع المدني تكون على قدر من الارتباط المباشر بالإدارة الوطنية للسياحة لتقديم الاستشارات الفنية اللازمة في تقويم المشروعات ذات التأثير على البيئة الطبيعية والبيولوجية قبل الموافقة على دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية فيها، والإقدام على إصدار التراخيص اللازمة لها، وهو ما يعرف بتقديرات الأثر البيئي Environmental Impact Assessments .

التنظيم الدولي للتراث الثقافي:

يعتبر التراث الثقافي من المجالات السياحية التي حظيت بقدر كبير من التنظيم الدولي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية بين الدول والمنظمات المهتمة بهذا القطاع.

ومن أهم التنظيمات الدولية العاملة في مجال حماية وتطوير التراث الثقافي والطبيعي منظمة " إيكوموس " التي أنشئت بموجب معاهدة " إيكوموس " الموقعة في موسكو في ٢٢/ مايو / ١٩٧٨م، ومقرها في باريس بفرنسا و**إيكوموس** هي اختصاراً **للمجلس العالمي للمعالم والمواقع الأثرية**، ومهمة هذه المنظمة المساهمة الدولية في حماية وتأهيل وتحسين المعالم والمواقع الأثرية ومجموعات المباني والمحافظة عليها على المستوى الدولي، وذلك من خلال توفير الآليات اللازمة لخلق الروابط مع السلطات الرسمية والمؤسسات والأفراد من ذوي الاهتمام بالمحافظة على المعالم والمواقع الأثرية ومجموعات المباني الأثرية من خلال جمع ونشر المعلومات الخاصة بمبادئ وتقنيات وسياسات المحافظة والحماية والتأهيل والتحسين الخاصة بهذه المعالم والمواقع الأثرية.

منظمات ادارة التراث العمراني:

تعود بدايات إنشاء تشريعات الحفاظ على التراث العمراني في العالم إلى النصف الأول من القرن العشرين، فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) أفاق الأوروبيون على خسارة كبيرة دمرت عدداً كبيراً من مبانيهم ومعالمهم التاريخية فتنبه المهتمون بالتراث إلى ضرورة الحفاظ عليها خاصة مع عدم الدراية الكافية بأساليب وطرق الترميم والصيانة التي تضمن سلامتها واستمراريتها.

فكان لابد من سن قوانين وإبرام المعاهدات فظهرت تدريجياً على فترات متباعدة نسبياً فظهر أول ميثاق نتيجة للحرب العالمية الأولى وطبيعة الدمار الذي حل بالممتلكات والموارد الثقافية هو: ميثاق أثينا للحفاظ على المعالم التاريخية The Athens Charter for the Restoration of Historic Monuments في عام١٩٣١م وعندما انشئت اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (UNESCO) في عام (١٩٤٥م) كان من ضمن أهدافها في المادة الأولى الفقرة الثانية (ج) أنها (تساعد على حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها بالسهر على صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العلمية وبتوصية الشعوب صاحبة الشأن بعقد اتفاقيات دولية لهذا الغرض .. الخ)، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت اتفاقية لاهاي في ١٤ مايو من عام (١٩٥٤م) لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح والبروتوكول الخاص به، وتنصت الاتفاقية على بسط حماية خاصة على الممتلكات الثقافية التي تتسم بأهمية بالغة وعلى الأماكن المعدة لحفظها، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٧ اغسطس من عام (١٩٥٦م) وطبقت لأول مرة في حرب عام (١٩٦٧م) بين الجمهورية العربية المصرية والكيان الصهيوني، وكانت الاتفاقية تتكون من أربعين مادة شملت تعريف للممتلكات الثقافية وحمايتها ووقايتها واحترامها .. الخ.

وفي عام (١٩٥٦م) انشئت اليونسكو مركزاً دولياً سمي (المركز الدولي لدراسة وصون الممتلكات الثقافية وترميمها) ايكروم (International Center for Study of Preservation and Restoration of Cultural Property) (ICCROM).

في روما / ايطاليا، وتتمثل مهامها في الاضطلاع ببرامج في مجال البحوث والتوثيق والمساعدة التقنية والتدريب وتوعية الجمهور بهدف تعزيز صون التراث المنقول والثابت وله مراكز فرعية في عدد من دول العالم.

وفي عام (١٩٦٥م) انشئت اليونسكو المجلس الدولي للآثار والمواقع (ايكومس) (International Council on Monuments and Sites) ومقرها في باريس في فرنسا ويتمثل دور المجلس الاساسي في تعزيز تطبيع نظرية صيانة التراث المعماري والأثري ومنهاجياته وتقنياته العلمية ويقوم نشاطه على مبادئ الميثاق الدولي لصون المواقع والآثار وترميمها عام (١٩٦٤م) وهو ما يسمى بميثاق البندقية الذي يحوي ١٦ مادة. جاءت هذه المواد لتضع معايير أساسية في المحافظة على الممتلكات الثقافية حيث جعل المعيار الأساسي الذي يقوم عليه حفظ الممتلكات الثقافية هو المعيار التاريخي فأخذ بذلك بعداً جديداً لم يكن مذكوراً في المواثيق السابقة (ميثاق أثينا ١٩٣١م وميثاق لاهاي ١٩٥٤م) كما أن المجتمعين أكدوا فيها على ربط المعالم الثقافية ببيئته ومحيطه الطبيعي (المادة الاولى في ميثاق البندقية).

وقد عقدت اليونسكو عدة اتفاقيات وبرامج منها:

١. اتفاقية بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حال قيام نزاع مسلح وكان البروتوكول الأول في عام (١٩٥٤م) والثاني في عام (١٩٩٩م).
٢. اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة في عام (١٩٧٠ م).
٣. اتفاقية بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي في عام (١٩٧٢ م).
٤. اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه في عام (٢٠٠١ م).
٥. وفي عام (١٩٧٢م) اعتمد اتفاقية التراث العالمي حيث نصت الاتفاقية على إنشاء لجنة التراث العالمي (World Heritage Committee) وصندوق التراث العالمي (World Heritage Fund) وتم بالفعل ذلك في عام ١٩٧٦م.
٦. وفي عام (١٩٨١م) انشأ ميثاق بورا للحفاظ على الاماكن الثقافية (The Burra Charter– the Australian ICOMOS charter for the Conservation of Places of Cultural).
٧. وفي عام ١٩٨٧م انشئ ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية (Charter for the Conservation of Historic Towns and Urban Areas).
٨. ووضعت وثيقة الحفاظ على الأماكن ذات التميز والقيمة الحضاري، استراليا، ١٩٨٨م.

ثم وثيقة الحماية والحفاظ على الآثار والتراث، لوزان/ سويسرا، ١٩٨٩م.

٩.ثم وضع الميثاق الدولي لإدارة التراث الاثري، عام ١٩٩٠م (International Charter for Archeological Heritage Management).

١٠.ووضع ميثاق نيوزلندا، عام ١٩٩٢م (Charter for the Conservation of Places of Cultural Heritage Value, New Zealand 1992).

١١.وميثاق نارا للأصالة، اليابان ١٩٩٤م.

١٢.وثيقة الحفاظ على المباني والمواقع التاريخية، المملكة المتحدة، عام ١٩٩٥م.

١٣.وتعد لجنة الترميم لدى المجلس الدولي للمتاحف التابع لليونسكو

(International Council of Museum) (ICOM)

في فرنسا الذي أسس عام (١٩٤٦م)، أكبر لجنة متخصصة وتعقد هذه اللجنة مؤتمراتها كل ثلاث سنوات.

<u>اما بالنسبة للدول العربية والإسلامية فهناك:</u>

١. منظمة المدن العربية التي انشئت عام (١٩٦٧م) التي من ضمن أهدافها الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمدينة بالحفاظ على تراثها الحضاري.

٢. وهناك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الإكسو) (ALECSO) التي أسست من قبل جامعة الدول العربية عام (١٩٧٠م)، ومن أهداف هذه المنظمة الحفاظ على المعالم والمواقع التراثية والثقافية.

٣. وهناك المنتدى الدولي لصيانة وترميم التراث المعماري الإسلامي ومقره لاهور بباكستان، وعقد أول جلسة له في عام (١٩٨٠م).

٤. وهناك منظمة العواصم والمدن الإسلامية التي أسست عام (١٩٨٠م) في مكة المكرمة، وكان من أهدافها الحفاظ على التراث الثقافي للعواصم وللمدن الاسلامية.

٥. وهناك المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO) التي أسست عام (١٩٨٢م) ومقرها الرباط، حيث من أهدافها الحفاظ على الهوية الإسلامية ومعالم الحضارة الإسلامية، كما ان لكل بلد عربي قانون يحمي آثارها.

٦. وهناك الكثير من التشريعات والقوانين المحلية والإقليمية. فقد أقامت الولايات المتحدة الأمريكية في عام (١٩٥٠م) شبكة إقليمية لمراكز الترميم، من ضمن هذه الشبكة المعهد الأمريكي للترميم (American Institute for Conservation) (AIC) وايضاً معهد جتي للترميم (Getty Conservation Institute) (GCI).

٧. كما شهدت بريطانيا نهضة علمية بشأن ترميم الآثار والمرممين. وقد كان لترميم الآثار في بريطانيا ميزانية حكومية خاصة به إلا انه توقف الآن. ويصدر المعهد الدولي لترميم الأعمال التاريخية والفنية (International Institute for Conservation) (IIC) في لندن صحيفة متخصصة تسمى (دراسات في الترميم) (Studies in Conservation) ربع سنوية، وتعقد مؤتمراتها كل عامين حول موضوع معين. ومعظم الدول لديها لجان أو جمعيات متخصصة في مجال الترميم.

٨. وفي استراليا هناك معهد ترميم المواد الثقافية (Institute for Conservation of Cultural Material) (ICCM).

٩. وفي كندا أسس المعهد الكندي للترميم (Canadian Conservation Institute) (CCI) وكذلك المعهد الدولي للترميم (International institute for Conservation–Canadian Group) (IIC–CG) وكان هدفه الوحيد هو تقديم الاستشارات والمعايير الفنية للحفاظ على الممتلكات الثقافية المتحفية وطرق حمايتها وصيانتها واسباب تلفها وكذلك تقديم خدمات الترميم والصيانة.

١٠. وابتكرت الحكومة الهولندية ١٩٩١م خطة للحفاظ على التراث العمراني سمتها دلتا، كان هدفها مسح وتملك جميع الممتلكات الثقافية الهولندية ثم تصنيفها والمحافظة عليها.

كما تم تأسيس المركز الوطني للترميم في هولندا في عام ٢٠٠٢م. وفي استراليا قام المجلس الوطني للممتلكات الثقافية بنشر سياسته الوطنية تجاه ترميم الممتلكات الثقافية.

توحيد سياسات الحماية للتراث الثقافي:

يلاحظ أن التراث الثقافي والتراث الطبيعي مهددان بتدمير متزايد، لا بالأسباب التقليدية للاندثار فحسب، وإنما أيضا بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف بما تحمله من عوامل الإتلاف والتدمير الأشد خطراً.

ونسبة لأن التراث الأثري مصدر تراثي هش وغير قابل للتجديد فإن هناك حاجة للتحكم باستعمال الأراضي وتطويرها بغرض تقليل الدمار الذي يحتمل أن يلحق بالتراث الأثري، هذا يفرض ضرورة جعل السياسات الخاصة بحماية التراث الأثري جزء مكملاً للسياسات المتعلقة باستعمال الأراضي والتنمية والتخطيط فضلاً عن السياسات المتصلة بالثقافة والبيئة والتعليم مع الاستمرار في مراجعتها وتحديثها واستحداث الاحتياطيات الأثرية، وهناك حاجة لتضمين سياسات حماية التراث الثقافي كجزء من سياسات التخطيط على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية على أن تكون مشاركة الجمهور بفعالية وهي واحدة من أهداف سياسات حماية التراث الأثري، على أن تبنى هذه المشاركة على حق عامة الناس في الوصول للمعرفة التي تعين على اتخاذ القرار حيث يتعين، من ثم توفير المعلومات اللازمة للجمهور من أجل تحقيق تكامل الجهود في عمليات الحماية.

تنظيم الاتجار بقطع الاثار والتراث:

تعد الآثار الثابتة والمنقولة من أهم المواضيع سخونة على مستوى العالم. ويعود السبب في ذلك لأهميتها المادية والتاريخية، وتداخل ملكيتها بين الدولة والأفراد، وما يتبع ذلك من تنافس شريف وغير شريف في نقل هذه الآثار من مواقعها الأصلية، وامتلاكها بطرق متنوعة.

وقد بدأت أعمال السطو على الآثار المعمارية والتحف والمصنوعات إلى عهود بعيدة ليس بهدف اقتنائها لقيمتها التاريخية بل لقيمتها المادية بالدرجة الأولى وذلك قبل ظهور علم الآثار وما واكبه من تطور في الدراسات والبحوث، وإنشاء المتاحف الحكومية والخاصة في مختلف بلاد العالم، وتوظيف تلك المتاحف لتوفير مصدر معلوماتي من جهة وتحريك الاقتصاد المحلي من جهة أخرى، ومع تنامي الاهتمام بالآثار على المستوى الدولي بدأت التشريعات والقوانين لحماية الممتلكات الثقافية للدول على المستوى الوطني بداية، ثم على المستوى الدولي وخاصة بعد تأسيس عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى ومن ثم تأسيس الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد كسبت الدول المُستعمِرة وعلى مدى ثلاثة قرون فأكثر، الأسبقية في امتلاك أكبر قدر ممكن من تراث الأمم والشعوب تحت مظلة البحث والاستكشاف تارة، أو بالسطو والاستيلاء تارة أخرى، أو لكون التراث الثقافي المنقول يندرج تحت بسط السيادة على الدول التي خرج منها ذلك التراث وفي أحيان كثيرة تتقاسم الدول المنتصرة في الحروب غنائم الدول المهزومة.

وقد ارتبط نقل التراث وبيعه وتداوله بوجود عنصرين هما: سُرّاق التحف الفنية، والأسواق التي تستقبلها في ظل غياب الأنظمة والقوانين، وتذكر الدراسات أن أول تنظيم للملكيات الثقافية في أوربا يعود إلى سنة ١٤٦٤م عندما أصدر البابا بويس الثاني:(Pope Pius II) قراراً بتحريم تصدير الأعمال الفنية في الولايات البابوية، وصدر بعده تشريعات بابوية لتقنين أعمال الحفريات الأثرية.

وقد أصبحت الكنوز والتحف الفنية عرضة للسلب والتدمير في أوقات الحروب والتي بدأت مع أوائل الحملات العسكرية على الدول التي تمتلك مخزوناً ثقافياً نادراً في مصر والشام وبقية بلاد الشرق الأدنى القديم بما في ذلك اليونان وبلاد البلقان وفارس والهند وغيرها في آسيا والأمريكيتين ولعل المثال الأبرز في تاريخ الاستيلاء والسطو على التراث الثقافي على مستوى العالم هو ما تم خلال الحملات والانتصارات العسكرية التي حققها نابليون في أوربا وفي مصر. فعلى سبيل المثال فرض نابليون في اتفاقيات ميلان وكامبو فورميو عام ١٧٩٧م شروطاً تضمنت عدداً من التحف الفنية من فينسيا وفي مقدمتها تماثيل الخيول البرونزية الأربعة التي كانت أمام البازليكا والمعروفة بخيول القديس ماركو، والتي تم استعراضها في موكب بهيج في باريس، وتلك الخيول سبق أن استولت عليها البندقية من القسطنطينية والتي كانت في الأساس تملكها جمهورية روما القديمة أو اليونان، كما تمكن نابليون من امتلاك كمية كبيرة من التحف الفنية والتراثية من مختلف أرجاء أوربا وعلى وجه الخصوص من إيطاليا وألمانيا، وبعد معركة ووتر لو(عام ١٨١٥م) فرض الإنجليز شروطاً لاستعادة التحف الفنية المسلوبة، الأمر الذي عارضه الفرنسيون وخاصة من قبل البارون دومينيك قيفان (**Baron Dominique Qivan**) مدير متحف اللوفر خبير المصريات ومستشار نابليون خلال حملته العسكرية على مصر والمسؤول عن تنظيم جمع التحف المصرية، وقد نظر الفرنسيون إلى التنظيمات التي أصدرها الإنجليز على أنها بداية لذروة التنافس الفرنسي الإنجليزي على ملكية التراث الثقافي العالمي ونتيجة للعملية التي فرضها الإنجليزية فقد تم على ضوئها إعادة عدد كبير من التحف الفنية والثقافية إلى مواقعها ومنها الخيول البرونزية الأربعة التي أعيدت إلى كنيسة سانت ماركو في عام ١٨١٥م، ومنحوتات هلنستية فريدة من مجموعة لاوكون (Laocoon Group) التي سبق أن أُخذت من روما ثم أعيدت إلى حظيرة الفاتيكان، ومع ذلك فهناك كميات كثيرة من الكنوز المسروقة والتي تم أخذها عنوة، تفرقت أو تم بيعها ولم تعرف الوجهة التي نقلت إليها وبالتاليُ فِقَدتْ للأبد عن موطنها الأصلي. وهناك قطع فنية لم يكن بالمستطاع إعادتها لأنها أضيفت إلى مباني معمارية وأصبحت جزءاً من مكوناتها، ومنها على سبيل المثال الأعمدة الرخامية من كاتدرائية

آخن والتي دخلت في الكتلة المعمارية لمبنى اللوفر، وبهذا بقيت الكثير من التحف الفنية خارج موطنها الأصلي وأصبح من الصعوبة إعادتها.

ومثلما تعرضت الآثار والتحف الفنية والوثائق النادرة في أوربا للسطو والنهب، فقد شهدت دول عديدة من العالم حوادث تماثلها شناعة ومن ذلك ما حدث في روسيا القيصرية (الاتحاد السوفيتي لاحقا) والهند والصين وأمريكا اللاتينية وغيرها من الأقطار. ومع ظهور التنظيمات والتشريعات الدولية تحت مظلة منظمة اليونسكو بإصدار قوانين تحفظ تراث الأمم في حالات النزاع المسلح وحَذِرْ نقله من موطنه الأصلي فقد صدرت كذلك التشريعات الخاصة بالمتاحف الحكومية والخاصة بعد قرون وسنوات من التنافس على اقتناء روائع من تراث الأمم بأساليب شتى، منها الشرعي ومنها غير الشرعي، وكان يقف خلف ذلك مافيا الآثار والفنون، ومنظمات خفية تعمل على تهريب الآثار والإتجار بها. وإزاء الزخم الهائل من التراث العالمي المسلوب ظهرت وكالات ودور خاصة للمزادات (**Auction houses**) في عدد من عواصم العالم تقوم بدور الوسيط لعرض القطع الأثرية والتحف الفنية عن طريق المزايدة للقطع المعروضة، وبأسعار تتصاعد حسب العرض والطلب، وحسب ندرة التحف من عدمها. ومن أشهر دور المزادات في العالم: (دار سووثبي Sotheby) (نسبة لمؤسسها جون سووثبي (John Sotheby) والتي يعود تأسيسها لعام ١٧٤٤م،ويأتي بعدها (دار كريستي Christie's) (نسبة إلى مؤسسها جيمس كريستيJames Christie) في عام ١٧٦٦م، وهناك (دار فيليبPhillips Son and Neale) والتي يعود تأسيسها لعام ١٧٩٦م. وإذا كانت دور المزادات المشهورة تحكمها أنظمة مشروعة وتخضع للرقابة والمحاسبة المالية والضرائب وأتعاب المحاماة وغير ذلك من الالتزامات، فإن هناك قصصاً وأعاجيب تكشفت في كثير من الأحيان إلى عدم شرعية البيع، إما لأن وثائق الملكية مزورة، أو يعتريها الشك، أو أن القطع المباعة منقولة إما من متاحف أو من أحراز، ووضع بدلاً منها قطع مزيفة وهكذا. وإزاء المتاجرة بالآثار بالطرق المشروعة وغير المشروعة، أقدمت الدول المُسْتَعْمِرة والدول التي نالت استقلالها على إصدار نظم وقوانين تحافظ على الآثار الوطنية لتبقي في مواطنها الأصلية، وتعمل على الحد من تهريب الآثار خارج حدودها. وفي الوقت نفسه اشتملت قوانينها علي تشريعات لتنظم بيع الآثار والتراث المنقول وتداوله داخل حدود تلك الدول.

تنظيم تداول وبيع الآثار:

بدأ عدد من دول أوربا منذ عصر النهضة والثورة الصناعية في وضع تشريعات للمحافظة على تراثها الثقافي، وتنامي تحديث التشريعات في أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية بعد أن شعرت بحجم التخريب والتدمير والسطو والنهب، فحرصت تلك الدول على إشراك المواطن في المحافظة على تراثه والاهتمام به والاتجار به وفق التشريعات التي أقرتها تلك الدول، ونظراً لما تعرض له التراث الثقافي خلال الحروب وخاصة الحرب الكونية الثانية التي أشرنا إليها، فإن تداعيات تلك الحروب ما زال في الذاكرة، وحتى اليوم تخرج نفائس من الآثار والتحف الفنية من مخابئها. وتتكرر مآسي الحروب ومخاطرها على الآثار في عصرنا هذا دون وازع من ضمير أو احترام للمواثيق والتشريعات الدولية، مثل ما حدث في الكويت والعراق وغيرهما. وإذا كانت أوربا- خاصة- نجحت في التشريعات والقوانين التي تَضْمَنْ المحافظة على الموروث الثقافي واستدامته للعلم والمعرفة من جهة، وكمنتج اقتصادي من جهة أخرى، فقد كفلت تشريعاتها أن يحتفظ الناس بما بين أيديهم من تراث مادي منقول، والتعامل معه بما يحفظ سيادة تلك الدول على تراثها.

آليات الإتجار بالآثار في الدول الأوربية:

ننظر للوضع في أوربا على النحو الآتي:

اولاً: تطورت في أوربا –خاصة- مفاهيم للمحافظة على التراث التاريخي والمعماري لكونه يخضع لقوانين وأنظمة مرت بمراحل عديدة من التطوير وبمشاركة قطاعات عديدة منها المجالس البلدية وأمانات المدن والمتاحف، وكان من نتائجها تصنيف وحصر التراث المعماري حسب قيمة المباني التاريخية، ولهذا لم تتعرض للإزالة أو العبث بعناصرها المعمارية أو نَزْعها بغرض الاتجار، إلا في ظروف الحروب. وبالنسبة للمواقع الأثرية فقد عملت الدول منفردة ومجتمعة وفقا لأنظمتها المحلية والإقليمية والقارية والدولية على بث التوعية بالتراث بين المواطنين، والرفع من قيمته للتربية والتعليم، وغرس التربية الوطنية تجاه التراث بمفهومه الشامل والذي أصبح جزءا لا يتجزأ من تاريخ وثقافة الأمة.

ثانياً: أصبح للمتاحف الرسمية والخاصة أنظمتها التشريعية في التعامل مع الآثار المنقولة، واللوحات الفنية والمخطوطات وغيرها، وبما ينسجم مع الاتفاقيات المقرة من اليونسكو وما تبعها من اتفاقيات بين مجموعات الدول.

ثالثاً: تخضع دور ومكاتب المزادات التي تقوم ببيع نفائس المواد الأثرية واللوحات الفنية، للتشريعات الدولية والقوانين المحلية وتحت رقابة مالية وقواعد تنظيمية محلية، ويتم توثيق القطع في كتالوجات وشهادات الاقتناء.

رابعاً: تأصل لدى عامة الناس وخاصتهم ، فهم وفكر عام، لخاصية التحف الُمصَنعَّةِ والأثاث والأنتيكات، لتقادم عمرها الزمني، فقامت عليها تجارة رابحة، وتتم عملية التداول وفقاً لأحكام البيع والشراء حتى وإن انتقلت خارج حدودها لكونها ملكاً خاصاً تحكمه الأنظمة المرعية بين الدول.

خامساً: تكثر في أوربا، والعديد من بلاد العالم الأسواق الشعبية الدائمة والبازارات والأسواق الأسبوعية وتباع فيها أنواعاً عديدة من التحف الفنية والمصنوعات التراثية القديمة وبعضها معروف تاريخه أو يصنف لحقب تاريخية صحيحة ويحتفظ بها ملاكها، ويكفل النظام حمايتها في حالة سرقتها أو بيعها بطريقة غير مشروعة.

وبعد اتفاقية اليونسكو الصادرة عام ١٩٧٠م، بشأن الإتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وإرساء قواعد للسلوك في القطاع الخاص، فقد اعتمدت اليونسكو في يونيو عام ١٩٩٥م اتفاقية إلحاقية

(28 C/35 Add) وهي "اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا- UNIDROIT) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدّرة بطرق غير مشروعة، وتتكون هذه الاتفاقية الإلحاقية من خمسة فصول و(٢١) مادة، وفي ضوء أحكام هذه الاتفاقية أصبحت الدول الموقعة عليها تتعامل مع الممتلكات الثقافية التي تدخل في حوزة مؤسساتها المتحفية الرسمية أو الخاصة أو التي تقع في ملكية الأفراد، وما عدا ذلك يعتبر مخالفاً للاتفاقية، وبمعنى ذلك أن الإتجار بالآثار والممتلكات الثقافية في تلك الدول يعتبر أمراً مشروعاً تلتزم به المتاحف الرسمية أو الخاصة، طالما أنه لا يتعارض مع مواد هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات الخاصة بالممتلكات الثقافية للدول، وهذا يعني أن تداول الإتجار بالتراث الثقافي يعد أمراً مشروعاً.

وقد حددت اتفاقية النظام الموحد المشار إليها أنواع التراث الثقافي المشمول في هذه الاتفاقية وهو:

اولاً: المجموعات والنماذج النوعية النادرة من النباتات والحيوانات، والمعادن، والهياكل العظمية، والقطع التي تنطوي على أهمية من وجهة نظر علم الإحاثة (أي علم المتحجرات أو علم الأحياء القديمة- Paleontology).

ثانياً: الممتلكات المتعلقة بالتاريخ، بما في ذلك تاريخ العلم والتكنولوجيا والتاريخ العسكري والإجتماعي، وبحياة الزعماء والمفكرين والعلماء والفنانين الوطنيين وبالأحداث ذات الأهمية الوطنية.

ثالثاً: مستكشفات التنقيبات الأثرية (النظامية والسرية) أو نتائج الاكتشافات من الآثار.

رابعاً: عناصر الآثار، فنية أو تاريخية أو مواقع تاريخية تعرضت للتفكيك.

خامساً: التحف الأثرية التي يعود عهدها إلى أكثر من مائة عام مثل التحف الخطية والأيقونات والأختام المنقوشة.

سادساً: القطع ذات الأهمية الإثنولوجية.

سابعاً: الممتلكات ذات الأهمية الفنية مثل.

ثامناً:الصور واللوحات والرسوم المصنوعة يدوياً بأكملها مهما كانت مادة دعامتها(باستثناء التصميمات الصناعية والمواد المصنوعة المزينة يدوياً).

تاسعاً: الأعمال الأصلية من فن صنع التماثيل وأشغال النحت مهما كانت مادتها.

عاشراً: النقوش والبصمات ونتاج الطباعة الحجرية الأصلية.

أحد عشر: التركيبات والتوليفات الفنية الأصلية مهما كانت موادها.

اثنى عشر: المخطوطات والكتب البالغة القدم والكتب والوثائق والمطبوعات القديمة ذات الأهمية الخاصة(من الناحية التاريخية أو الفنية أو العلمية أو الأدبية أو غير ذلك) سواء كانت منفردة أو في شكل مجموعات.

ثلاثة عشر: الطوابع البريدية والمالية وما شابهها سواء كانت منفردة أو في شكل مجموعات.

أربعة عشر: المحفوظات، بما فيها محفوظات التسجيلات الصوتية والصور الفوتوغرافية والمحفوظات السينمائية.

خمسة عشر: قطع الأثاث القديمة التي يعود تاريخها إلى قبل مائة عام والأدوات الموسيقية القديمة.

اتجاهات التنمية الخاصة بالتراث العمراني:

اولاً: سياسة الإزالة والإحلال والتجديد وإعادة البناء والتعمير وتعكس هذه السياسة القيمة النفعية للمباني التراثية.

ثانياً: سياسة الحفاظ، وما تشمله من ترميم وصيانة، وحماية تعكس القيمة الرمزية والمعنوية للمباني التراثي.

ثالثاً: سياسة إعادة التأهيل والارتقاء، وتعكس القيمتين النفعية والمعنوية للمباني التراثية.

ولعل ما يميز التراث العمراني هو صموده عبر الزمن حتى وصل الينا يروي إنجازات الأجداد ومفاخرهم، وهو بهذا الصمود إنما يقاوم الكثير من الكوارث والصعوبات والتحديات والأضرار التي تتسبب في ضياع معالم وعناصر هذا التراث وفقدانه، مما يجعلنا أمام مسؤولية أكبر ونحن نعمل على المحافظة على ما تبقى من التراث العمراني وصيانته ضد ما يتعرض له من محاولات تشويه وإزالة، سواء كانت بتأثيرات طبيعية أو بشرية تسهم كل منها بتصدع وانهيار المباني، وبالتالي زوالها في حال عدم ترميمها وصيانتها والسعي للحفاظ عليها.

وضع انظمة وقوانين الاثار في الوطن العربي:

لا توجد في قوانين وأنظمة الآثار في العالم العربي تراخيص لبيع الآثار إلا ما يختص بالملكية وانتقال الملكيات ضمن إطار محدد تحكمه الأنظمة، وللدولة حق الشفعة في اقتناء الأثر، ففي مصر تنص أحد مواد القانون على الآتي:

" حظر الاتجار في الآثار، مع جواز التصرف في الأثر في حالة الملكية الخاصة بشرط إخطار المجلس الأعلى للآثار قبل التصرف بإخراج الأثر من البلاد، وعلى أن يكون للمجلس أولوية الحصول على الأثر وبتعويض عادل، وإلزام من يملك قطعاً أثرية أن يخطر بها المجلس الأعلى خلال عامين".

ولا يشتمل قانون الآثار الأردني أي إشارة إلى تنظيم لتداول وبيع القطع الأثرية بل يمنع الاتجار بالآثار جملة وتفصيلاً.